

موقف المؤسسات غير الحكومية السورية بخصوص ملف المساعدات عبر الحدود

بيان موقف المنظمات غير الحكومية السورية بخصوص التطورات الأخيرة بملف المساعدات عبر الحدود

31 آب 2023

ما تزال الاحتياجات الإنسانية في سوريا في وضع مأساوي لا سيما في أعقاب زلزال شباط. وما تزال العمليات الإنسانية عبر الحدود خط الحياة لأكثر من 4.1 مليون شخص تعتمد حياتهم على المساعدات المقدمة عبر الفرق الإنسانية العاملة في المنطقة من المنظمات المحلية والدولية والوكالات الأممية.

إن فشل مجلس الأمن في التوصل إلى اتفاق لتجديد القرار 2672 يهدد بشكل كبير استمرار العمليات الإنسانية في شمال غرب سوريا، رغم توصية الأمين العام غوتيريش في تقاريره على أهمية استمرار المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا بما يضمن استقلالية العمل الإنساني ومنع محاولات التسييس التي تكررت خلال السنوات الماضية. إن عدم قدرة مجلس الأمن على تجديد القرار بسبب الفيتو الروسي، بالإضافة إلى تاريخ النظام السوري الموثق في إعاقة وصول المساعدات الإنسانية وتسييسها والنتائج الأخيرة من الاعتماد على نموذج الموافقة، تؤكد الحاجة الماسة إلى تضافر الجهود لضمان وصول المساعدات الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها في شمال غرب سوريا، دون عوائق أو ابتزاز أو شروطاً زمنية مسبقة تعيق استمرارية وفعالية هذه العمليات الإنسانية. ونعيد هنا التأكيد على أن موقفنا كان وما يزال راسخاً بأن إدخال الأمم المتحدة للمساعدات عبر الحدود هو إجراء قانوني لا يتطلب موافقة من مجلس الأمن أو من النظام السوري.

إن الاتفاق الأخير بين وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث وبين النظام السوري بشأن المساعدات الأممية عبر الحدود سيؤدي إلى آثار كارثية على العمليات الإنسانية في شمال غرب سوريا. هذا الاتفاق نقل موافقة عبور المساعدات الأممية عبر الحدود من صلاحيات مجلس الأمن إلى الاعتماد على موافقة النظام السوري الذي حصر العمليات الإنسانية عبر الحدود في معابر حدودية محددة لفترات زمنية محددة ودون أي ضمانات لاستمرار هذه الموافقة، مما يضع العمل الإنساني تحت تهديد مستمر بإيقافه. هذه الموافقة من النظام السوري المعروف بتاريخه في انتهاكه المستمر لحقوق الإنسان، يدخل العمل الإنساني في شمال غرب سوريا في دوامة من التعقيد والروتين القاتل الذي سبق أن دفع السوريين ثمنه من أرواحهم خلال الزلزال المدمر، كما يضع هذا العمل الإنساني تحت تهديد مستمر لمبادئه السامية واستمراريته في تقديم الخدمات للمتضررين في شمال غرب سوريا.

إن انخراط النظام السوري في توجيه العملية الإنسانية من خلال ورقة الموافقة يعرض حياة السكان في شمال غرب سوريا، بما في ذلك النساء والأطفال الذين يشكلون 80% من السكان المعتمدين على المساعدات الإنسانية، لمخاطر أكبر لاسيما في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية وعدم القدرة على التنبؤ بحالات الطوارئ والتي تتطلب الوصول دون عوائق والاستجابة في الوقت المناسب. كما يجب التنويه هنا إلى ردة فعل المجتمعات المتضررة على هذا الاتفاق بين الأمم المتحدة والنظام السوري (نظراً لتاريخه في الهجمات العشوائية على المدنيين وعاملي الإغاثة، واستهداف البنى التحتية المدنية بما فيها المدارس والأسواق والأحياء السكنية والمشافي والبنية الصحية) والتي تمثلت بموجة من الاحتجاجات والمظاهرات الرافضة لهذا الاتفاق بين أهالي في شمال غرب سوريا. تنظر المجتمعات المتضررة إلى هذا الاتفاق على أنه يضع مصيرها في أيدي النظام الذي قام بمحاصرتها وتهجيرها قسرياً ونهب ممتلكاتها وانتهاك حقوقها الأساسية. إن إقحام النظام السوري في الاستجابة الإنسانية عبر أخذ موافقته لعمل وكالات الأمم المتحدة عبر الحدود هو مثال آخر على تسييس العملية الإنسانية في سوريا، ويتركها عرضة لخرق مبادئ العمل الإنساني.

كما أن هذا الاتفاق مع النظام السوري يتجاهل السبب الأساسي لقرار مجلس الأمن رقم 2139 لعام 2014 (قرار مجلس الأمن الذي سمح للأمم المتحدة ووكالاتها بتنفيذ العمليات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا) وهو حماية العمل الإنساني في سوريا من تدخل النظام السوري وضمان وصول المساعدات والقوافل الإنسانية إلى جميع المدنيين في سوريا بما فيهم السكان المحاصرين من قبل قوات النظام والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم كما يحدث في مخيم الركبان كما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تطبيق القرار 2672.

في ظل القلق والمخاوف المتعلقة بالاعتماد على نموذج الموافقة لإدخال المساعدات الأممية، تؤمن وتؤكد المنظمات الموقعة أدناه على ما يلي :

- بشكل أساسي، نعترض على اعتبار الأمم المتحدة موافقة النظام أساساً قانونياً لدخول المساعدات الأممية عبر الحدود، ودخولها في عملية التفاوض مع النظام للسماح بوصول هذه المساعدات الأممية عبر الحدود بدون استشارة أصحاب المصلحة والمتضررين في شمال غرب سوريا. ونشدد على تبنيها للرأي القانوني الذي ينص على أن وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود في شمال سوريا وكامل المناطق السورية الخارجة عن سيطرة النظام السوري قانوني وفق القانون الإنساني الدولي لجميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بما فيها وكالات الأمم المتحدة، ولا يحتاج إلى موافقة من النظام السوري ولا إلى تفويض من مجلس الأمن. وينبغي على المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية أن تواصل عملياتها الإنسانية بناء على الاحتياجات الإنسانية للمواطنين السوريين، كما نطالب الأمم المتحدة بمراجعة موقفها القانوني والسماح لوكالاتها بالإستمرار بعملها بناء على ذلك في 2024 وما بعد.
- نشدد على أهمية أن تكون مطالب وتحفظات المجتمعات المحلية أساساً لتوجيه دفة الاستجابة الإنسانية في شمال سوريا. ونذكر جميع العاملين الإنسانيين بأهمية المساءلة تجاه المجتمعات المستفيدة والمحلية وعدم استغلال الأوضاع الإنسانية المتردية، والتي ساهم النظام بشكل رئيسي في خلقها، لفرض آليات لإيصال المساعدات الإنسانية غير مقبولة محلياً وغير حافظة لكرامة المواطنين السوريين. ونطالب الأمم المتحدة ومنظماتها والمانحين وكافة صناع القرار بتحمل كامل مسؤولياتهم في العمل الإنساني دون انتقاص أو اجتراء في استجابة شمال غرب سوريا بمركزها في غازي عنتاب بما يضمن دعم المستجيبين الإنسانيين الإقليميين في فعاليات التمويل والتنسيق والتفاوض والعمليات اللوجستية، بدون أي شروط مفروضة ضمن موافقة النظام السوري.
- نؤكد على أهمية المحافظة على آليات العمل ضمن الاستجابة الإنسانية الإقليمية لكامل سوريا (Whole of Syria) وكوادرها الإدارية في عمان مما يحفظ استقلاليتها عن أطراف الصراع وبالأخص النظام السوري، بما يضمن حماية معلومات المستفيدين والعاملين الإنسانيين السوريين، واستقلالية العمل الإنساني في سوريا.
- نؤكد على أهمية استمرار المانحين في العمل على أجندة تمكين العمل الإنساني محلياً Localization of aid في سوريا بكافة مساراته بما يضمن زيادة توجيه التمويل المباشر للمنظمات الإنسانية المحلية، وإيجاد الآليات الفاعلة لتحقيق تمكين أكبر للمنظمات السورية والمجتمعات المحلية في آليات اتخاذ القرار وقيادة العمل الإنساني وتنسيقه وتطويره، وتعزيز قدرات التحمل للمجتمعات المحلية لتخفيف اعتمادها على المساعدات مما يخفف من مخاطر تسييس الوصول الإنساني بشكل كبير.
- نؤكد على ضرورة استمرار المانحين في تمويل البرامج الإنسانية التي تضمن وصولاً كريماً وفعالاً للمساعدات إلى السكان القاطنين في شمال غرب سوريا آخذين في عين الاعتبار تقلص التمويل الإنساني في سوريا في 2024 وما بعدها. وفي حال عدم قدرة منظمات الأمم المتحدة على ضمان استمرار عملها الإنساني المستقل عبر الحدود، يجب العمل على آليات جديدة تضمن استمرار العمليات الإنسانية عبر المنظمات المحلية السورية والمنظمات الأجنبية، بما يضمن مساراً أكثر استدامةً ينطلق من مصلحة المجتمعات المتضررة ويحترم كرامتهم ويتغلب على مخاوفهم، ويضمن وصول السكان إلى هذه المساعدات بدون شروط مما يساعد في التخطيط بعيد المدى للبرامج الإنسانية التي تعطي الأولوية للاستجابة لحاجات المجتمعات المتضررة.

الموقعون:

أسماء المنظمات

أسماء الشبكات:

1. اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية - اوسم
2. أطباء عبر القارات تركيا
3. الاغاثة السورية
4. الأمين للمساندة الإنسانية
5. البر الإنسانية
6. الجمعية الطبية السورية الأمريكية - سامز
7. الخوذ البيضاء
8. الدولية للإغاثة والتنمية
9. الرابطة الطبية للمغتربين السوريين - سيما
10. الرحمة بلا حدود
11. السورية للإغاثة والتنمية
12. الشبكة السورية لحقوق الإنسان
13. العدالة والتنمية المستدامة
14. المنتدى السوري
15. المؤسسة الدولية للتنمية الاجتماعية
16. انسان الخيرية
17. إحسان للإغاثة والتنمية
18. بسملة للإغاثة والتنمية
19. بنيان
20. تجمع الناجيات
21. تعليم بلا حدود - مداد
22. تكافل الشام
23. جمعية ارياف للإغاثة والتنمية
24. جمعية الشام الانسانية
25. جمعية الوفاء للإغاثة والتنمية
26. جمعية تاج لتعليم القرآن الكريم
27. جمعية حفظ النعمة والعطاء
28. جمعية سلسيل الخيرية
29. جمعية صفا التنموية
30. جمعية لا تحزن الخيرية
31. جمعية همة الشبابة
32. حُمة حقوق الانسان
33. رابطة المرأة السورية
34. رابطة الياسمين
35. رحمة حول العالم
36. زاد الجنة
37. زدني علماً
38. شبكة حماية المرأة والطفل
39. شفق
40. عطاء
41. فريديم جاسمن
42. فريق قباسين التطوعي
1. اتحاد المنظمات الخيرية الفرنسية
2. اتحاد ايلاف للإغاثة والتنمية
3. التحالف الإغاثي الأمريكي من أجل سوريا
4. التحالف السوري للفرق التطوعية
5. آلية التنسيق المستقل
6. تحالف المنظمات السورية غير الحكومية
7. رابطة الشبكات السورية
8. شبكة حماية المرأة
9. شبكة صناعات الأثر
10. شبكة نستطيع
11. شبكة وطن
12. منبر منظمات المجتمع المدني
13. منتدى أصوات لأجل المهجرين السوريين

43. فريق ملهم التطوعي
44. فريق ويبقى الأمل التطوعي
45. قلب واحد
46. كلنا سوا
47. مارس للتنمية المجتمعية
48. معاً لبنى الوطن
49. منظمة الأطباء المستقلين
50. منظمة السراج للتنمية والرعاية الصحية
51. منظمة المهندسين السوريين للأعمار والتنمية
52. منظمة الوحدة والتعاون
53. منظمة إيلاف للإغاثة والتنمية
54. منظمة بنفسج
55. منظمة حامد الإنسانية
56. منظمة دعم المرأة
57. منظمة سداد الإنسانية
58. منظمة عدل واحسان
59. منظمة كريمات
60. منظمة مساحة سلام
61. منظمة مسك الانسانية
62. منظمة نسائم خير
63. مؤسسة القلب الكبير
64. مؤسسة أمان
65. مؤسسة بناء للتنمية
66. مؤسسة حوران الإنسانية
67. مؤسسة زيد بن ثابت الأهلية
68. مؤسسة سكن للرعاية والتنمية
69. ميدغلوبال
70. نيكسوس أكشن
71. هيئة الإغاثة الإنسانية
72. هيئة الإغاثة الإنسانية الدولية
73. يداً بيد للإغاثة والتنمية